



alamrilawfirm

المحامي عبد العزيز بن ظافر العمري

محامون . مستشارون . موثقون . مدعون

المملكة العربية السعودية - جدة
كريي الصالة الملكية باتجاه الغرب
ترخيص رقم ٣٨ / ٢٥٣

فريق العمل

نخبة من الأكاديميين والأكاديميات والباحثين والباحثات في
المجال الشرعي والقانوني .

نبذة عن المحامي



- موثق معتمد لدى وزارة العدل السعودية، ومستشار قانوني وشريعي، ومدحوم دولي معتمد.
- حاصل على شهادة الماجستير من معهد الإدارة العامة بالرياض، ومحامي مرخص لدى وزارة العدل السعودية.
- خبرة علمية في مجال العلاقات الدبلوماسية والمنازعات ذات الطابع الدولي.
- يتمتع بخبرة مهنية عالية في مجال الشركات كونه كان أحد المدراء في العديد منها.
- حاصل على شهادة مزاولة التحكيم التجاري الدولي.
- باحث ومحترف بجانب المسؤولية المجتمعية ومساهم في تأهيل وتدريب الكوادر الشبابية.
- قام بتدريب الطلاب والطالبات المتوجه تخرجهم من جامعات عدة بكفاءة وأهلية.
- قدم العديد من المبادرات في الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال القانون.
- حاصل على العديد من شهادات الشكر والتقدير.



نبذة عنا

منشأة المحامي عبدالعزيز بن خالد العمري والاستشارات القانونية أحد منشآت القطاع الخاص المرخص لها مزاولة نشاط المحاماة من قبل وزارة العدل في المملكة العربية السعودية ، يقع المقر الرئيسي في مدينة جدة - حي البستان - كبرى الصالات الملكية. تقدم كافة الخدمات القانونية والشرعية والاستشارية بفريق عمل يجمع كوادر قانونية وإدارية مؤهلة وذات خبرة عالية في كافة المجالات كما تحرص على تقديم الخدمات المتاحة بالجودة العالية التي تناول رضى العميل بصفة خاصة وتحقق العدل والمساواة بصفة عامة، وذلك بموجب تعاقديات واتفاقيات شهرية أو سنوية أو حسب رغبة العميل.



رؤيتنا

أن تصبح المنشأة القانونية الرايدة فيما يتعلق بجميع الخدمات القانونية داخل المملكة العربية السعودية التي تقدم للمستفیدين بكل مهنية وجودة عالية وذات كفاءات قانونية وإدارية متميزة تحرص على التطوير المستمر لمهاراتها وقدراتها لتقديم أفضل الخدمات للأفراد أو القطاعات الحكومية والخاصة بهدف تحقيق الرضا التام من العملاء لرفع الوعي فيما يتعلق بالجانب الحقوقى.

رسالتنا

من مبدأ الاتحاد في تحقيق الأثر ومنح الريادة وحدنا رؤيتنا: "بناء مجتمع مهني قادر على تقديم خدمات قانونية احترافية للجمهور؛ لتحقيق العدالة وبناء وتنمية الوطن".

أهدافنا

نحرص على أن نحقق:

- (الابداع) : تحدي ومنافسة أنفسنا لbijاج أفضل الدول للمسائل القانونية والتجارية.
- (الفريق) : التطوير المستمر للكوادر البشرية وإيماناً بأن الفرد هو أساس النجاح.
- (المواطنة) : نمثل الوطن أمام الآخرين ونزعته مصالحه ونجاهد للنهوض به.
- (المسؤولية) : وفقاً لرؤية المملكة 2030 نساهم في السعي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- (الزاهة) : حرصاً منا على حفظ النفس عن الخلل وحفاظاً على حقوق الناس نحرص على أن نتسم بمجموعة القيم السامية كالأمانة والصدق والشفافية.



قيمنا

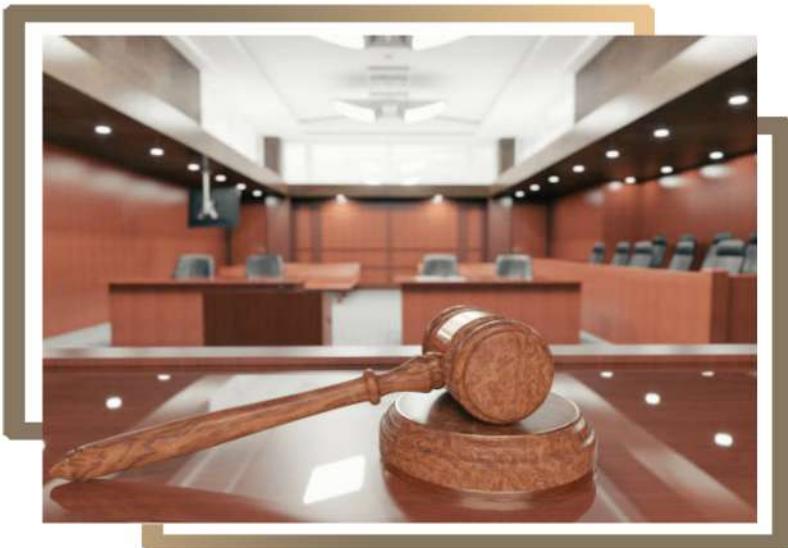
- (1) أن نضع أهداف عملائنا فوق كل اعتبار ونعي مطالبهم مع الحفاظ على أمن وسرية معلوماتهم.
- (2) أن تكون صادقين وجديرين بالثقة والاحترام وتكون الزاهة أساس تعاملنا للوظائف والالتزام بالمسؤولية تجاه أعمالنا وواجباتنا.
- (3) أن نحترم ونقدر جميع الأطراف ذوي المصلحة.
- (4) أن نسعى دائماً لاتقان العمل ونعيتم بأدق التفاصيل للحصول على أفضل معلومة تدعم قضايا عملائنا واتخاذ أفضل القرارات.



اختصاصنا وخدماتنا



تتولى المنشأة وكالة عن عملائها المطالبة والمدافعة والترافع والتمثيل لدى كافة المحاكم واللجان القضائية وشبكة القضائية والشرعية لذلك
قمنا بتأسيس فريق متخصص لتقديم الخدمات التي يحتاجها عملاؤنا ومنها:



المحاماه



خدمات المحاماة :

- (1) صياغة عقود تأسيس الشركات وإنشائها وتصفيتها ودمجها مع ملحوظ التعديل والقيد في سجل الوكالات التجارية، وتقديم الدراسات للإعادة الهيكلة والاندماج والاستحواذ.
- (2) تسجيل العلامات التجارية وحمايتها (خارج المملكة وداخلها) من التصرفات الواقعية على العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وحقوق التأليف.
- (3) تأسيس كيانات الاستثمار الأجنبي من استصدار التراخيص اللازمة ومراجعة وإعداد عقودها القانونية.
- (4) تولي القضايا البنكية والمعرفية بالاستشارات والخدمات والرافعة أمام الجهات القضائية وذات الاختصاص.
- (5) تولي قضايا التأمين التجاري.
- (6) صياغة عقود الامتياز التجاري (FRANCHISING) واتمام إجراءات القيد في سجل الوكالات التجارية.
- (7) قضايا العقود الإدارية، ودعوى الطعن في القرارات الإدارية.
- (8) تولي القضايا العمالية التي تخص الشركات والمؤسسات.
- (9) الأخطاء المهنية (كالأخطاء الطبية - إصابات العمل).
- (10) القضايا الحقوقية وقضايا الأوراق التجارية (الشيك - الكمبيالة - السند الأمر) والتنفيذ الجيري للسندات التنفيذية.
- (11) صياغة جميع العقود والمذكرات والأوائح القانونية بكافة أنواعها وخاصة التجارية منها، وتقديم الاستشارات الشرعية والقانونية.
- (12) تسوية الديون بالمخاوضات أولاً ثم اتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم التوصل إلى اتفاق.
- (13) أعمال التوثيق وفق لائحة وزارة العدل (ك بيع وتأجير العقارات والمنقولات - قسمة المال المنقول - الوكالات وضخها - العقود الواقعية على المال المنقول - إقرار الكفالة الحضورية والغرمية - الإقرار بالبالغ الصالحة، وتسلمهما، والتنازل عنها).
- (14) إدارة الأموال وإدارة التركات وقسمتها ومتابعة الأعمال التي تخصه.
- (15) إعداد الأوائح الرياضية والتنظيمية لكرة القدم.
- (16) مباشرة المفاوضات التي تسبق إعداد وصياغة اتفاقيات المشاريع التجارية، ومناقشتها ومراجعتها تعديلااتها، وتقديم الاستشارات القانونية بخصوصها وكذلك النزاعات والطلبات المتعلقة بها وفق الأنظمة والأوائح الحاكمة.



تقدم المنشأة إضافة إلى خدمة الترافع والتمثيل لدى هيئات التحكيم خدمة ترشيح المحكمين والعمل على إنشاء هيئات التحكيم للفصل في منازعات العقود المتضمنة شرط التحكيم أو المعاملات التي بموجب المضارطة تختص فيها هيئات التحكيم أو المحكم وفقاً لنظام التحكيم السعودي الصادر مرسوم ملكي رقم م / 34 بتاريخ 24 / 5 / 1433هـ، ولما يمتاز به نظام التحكيم من سرية وشفافية وسرعة وكفاءة أحد بآفاق تسوية المنازعات الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، كما تُساهم المنشأة في رفع مستوى الوعي في هذا المجال.



التحكيم

خدمة الموثق تتيح للأفراد والمؤسسات والشركات إصدار الوكالات أو فسخها وتوثيق عقود الشركات بالإضافة لإفراج العقارات مع مرونة عالية في تحديد الوقت والمكان، وتلخص خدمات التوثيق لدينا كالتالي:



التوثيق

- (6) التصرفات الواقعية على العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق المؤلف.
- (7) العقود الواقعية على المال المنقول.
- (8) إقرار الكفالة الحضورية والغربية.
- (9) الاقرارات بالبالغ المالية، وتسليمها، والتنازل عنها.



- (1) بيع وقف وهبة العقارات.
- (2) قسمة المال المنقول.
- (3) إصدار الوكالات وفسخها.
- (4) تأجير العقارات والمنقولات.
- (5) عقود الشركات، وملحق التعديل، وقرارات ذوي المصلحة فيها.

تقديم المنشأة كافة الاستشارات القانونية والشرعية الشفوية والمكتوبة للأفراد والمؤسسات والشركات خالاستشارة القانونية هي استكشافرأي النظام والشرع في مسألة معينة أو موضوع بعينه.
ومن أهم الاستشارات القانونية التي يقدمها المكتب:

- الاستشارات المتعلقة بقضايا المنازعات المصرفية.
- الاستشارات الحقوقية (المالية).
- الاستشارات المتعلقة بقضايا المنازعات التمويلية والاتصالية.



- الاستشارات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية (إثبات زواج، خلع، طلاق، فسخ نكاح للضرر، نشوء، نفقة، حضانة، زيارة،).
- الاستشارات المتعلقة بالقضايا الجنائية بجميع أنواعها.
- الاستشارات المتعلقة بنظام الخدمة العسكرية ونظام الخدمة المدنية ونظام خدمة الأفراد.

الاستشارات

- الاستشارات المتعلقة بجميع أنواع العقود التجارية والإدارية (عقد الوكالة التجارية، عقود الشراكة، جميع العقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها).
- الاستشارات المتعلقة بتأسيس الشركات وتصفيتها.
- الاستشارات المتعلقة بعمل الشركات وتنظيمها الداخلي وعلاقتها مع موظفيها والغير.
- الاستشارات المتعلقة بالتأمين.

حاصلين على عضوية (مصلحة) في مركز المصالحة التابع لوزارة العدل، وعليه فإننا نقوم بجميع خدمات الصلح ل إنهاء النزاعات سواءً كانت تجارية أو حقوقية أو منازعات الأدوات الشخصية وكل ذلك دون الحاجة للذهاب إلى المحاكم، مما يضمن للأطراف: (سرعة فض النزاعات، سرية معلومات وبيانات الدعاوى وانعقادها عن بعد دون كلفة أو عناء، كما أن سند الصلح يعد سندًا تنفيذياً).



مركز المصالحة



تعد المنشآة من المنشآت المعتمدة من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (منصة قوى) لاعتماد اللوائح، كما أنها تقدم خدمة إعداد اللوائح الداخلية لتنظيم بيئة العمل لكافة المنشآت.



اعتماد لوائح تنظيم العمل



تم استحداث مركز للأبحاث والدراسات القانونية داخل المنشأة ويعود المركز المرجعية القانونية الأولى لدراسة القضايا المنظورة لدى المنشأة، كما يهدف إلى المشاركة في بناء المكتبة العدلية وتعزيز الثقافة القانونية في المجتمع، وذلك من خلال نشر الأبحاث القانونية التي يتوصل إليها، وكل ذلك يتم تحت إشراف نخبة من الأكاديميين والباحثين والباحثات في المجال الشرعي والقانوني.



مركز الدراسات والأبحاث القانونية



شركاؤنا

